صريـــــح

أجعل هذا المحرك يبدأ العمل

ينبغى لصناع السياسة فى أفريقيا أن يستعدوا للانتعاش العالمى بحشد قطاعاتهم الخاصة

دونالد كابيروكا
رئيس بنك التنمية الأفريقى

لم يوفر اندماج أفريقيا المحدود فى الأسواق العالمية لها سوى حماية قليلة من الآثار المباشرة للأزمة المالية العالمية. ولكن أفريقيا يجب أن تستجمع قواها من أجل مواجهة عواقب الأزمة العالمية على اقتصادها الحقيقى. لقد فاقت السرعة التى تأثرت بها الاقتصادات الأفريقية التوقعات الأولى. وعلى الرغم من أن درجة وعمق العدوى ليسا متساويين عبر القارة– فالبلدان المصدرة للمعادن، والاقتصادات الكبيرة المفتوحة والدول الهشة قد تأثرت أكثر من خلال قناة واحدة لنقل العدوى وعدة قنوات– فقد شهدت القارة ككل احتمالات نموها تتناقص من متوسط قدره ٦ فى المائة إلى أقل من ٣ فى المائة.

وتشكل زيادة عجوزات الحسابات الجارية والميزانيات تهديدا مباشرا لاستقرار الاقتصاد الكلى الذى ساعدت على إرسائه سنوات من الإصلاح الاقتصادى. وستتعرض للاختبار الحاد قدرة الحكومات الأفريقية على القيام برد الفعل المطلوب تجاه الأزمة، بل وأكثر من ذلك، الحفاظ على الخدمات الأساسية وبرامج التنمية. وفى هذه المرحلة من الصعب التنبؤ بطول الفترة الزمنية التى سيستمر فيها النمو الأفريقى بنصف سرعته السابقة لأن الأزمة العالمية مازالت حديثة نسبيا. إلا أنه يمكن الافتراض، بدون مجازفة، أنه عندما يعود الاقتصاد العالمى إلى طريق النمو فإن استرداد أفريقيا لعافيتها بعد الأزمة يرجح ألا يكون متماثلا.

ولكن صناع السياسة الأفريقيون يستطيعون منذ الآن الاستعداد للاستفادة من الانتعاش الاقتصادى العالمى. ذلك أنهم يستطيعون أن يبدأوا منذ الآن بإلحاق مزيد من اقتصاداتهم المحلية بقاطرة النمو قصيرة الأجل الأكثر مدعاة للثقة والأكثر فاعلية التى فى متناول يدهم: وهى القطاع الخاص. إن بنك التنمية الأفريقى هو واحد من عدة مؤسسات مالية دولية تقف على أهبة الاستعداد لمساعدة أفريقيا على تسخير القطاع الخاص. وهذا المسعى المهم يمكن ويجب أن يبدأ على الفور، حتى تستطيع اقتصادات أفريقيا مشاركة بقية العالم بشكل كامل فى الصعود الذى يتبع الانهيار.

انتعاش وكساد

كان مسار نمو أفريقيا على مدى الأعوام الثلاثين الماضية واحدا من مراحل النمو العرضية التى يتبعها تراجع طويل، والتى تحدث نمطيا بعد انتعاش وكساد السلع فى ظل عوامل داخلية تفاقم من هذا الاتجاه. إلا أنه من المرجح أن الأزمة العالمية الحالية تسم المرة الأولى منذ سنوات عديدة التى يكون السبب الرئيسى لهبوط الاقتصاد فيها سببا خارجيا خارج عن نطاق سيطرتها وذلك بالنسبة إلى كثير من البلدان الأفريقية وليس فقط بالنسبة لكبار مصدرى السلع. ولكن أيا كان مصدره، فإن آثار تباطؤ النمو فى أفريقيا شديدة الوطأة. ويتوقع بنك التنمية الأفريقى أن نمو دخل الفرد سيكون هذا العام لأول مرة منذ ١٩٩٤ سلبيا للقارة ككل– فيما يتعلق بالاقتصادات الثرية بالمعادن وكذا بالنسبة للبلدان التى تعتمد على التصدير الزراعى.

لقد ساعدت عقود من إصلاح السياسة على تحقيق مكاسب السنوات الأخيرة التى جاءت بشق الأنفس– مستويات الدين المستدامة، والتضخم الأقل، والتقدم فى تحرير التجارة، وتنويع الصادرات وإجراء تغييرات هيكلية أخرى. وعلى الرغم من أن حقيقة أن أفريقيا، قبل اشتداد الأزمة المالية العالمية الحالية، لم تكن قد تهيأت لتحقيق أهداف تقليل أعداد الفقراء التى حددتها أهداف الألفية الإنمائية، فإن تقدما قد تحقق فى عدد قليل من الأهداف الثمانية، وبالذات فى التعليم الابتدائى الشامل، مما يبين أن تحقيق التقدم الحقيقى أمر ممكن.

إن التباطؤ فى النشاط الاقتصادى الذى سببته الأزمة العالمية يجب أن يوفر الدافع الإضافى المطلوب لتجديد سعى أفريقيا نحو النمو. إن العمل الشامل الحقيقى قد أنجز بالفعل: فقد حدثت إصلاحات فى صورة القارة الكبيرة وترسخت وبدأت تؤتى ثمارها قبل حدوث التباطؤ الاقتصادى. وتحتاج أفريقيا الآن إلى الاستمرار فى تحسين المناخ الذى يمكن فيه أن تعمل سياساتها ومؤسساتها التى تم إصلاحها. وهنا تصبح رعاية القطاع الخاص هى الأولوية.

إن بنك التنمية الأفريقى نفسه قد عظّم أخيرا من أهمية القطاع الخاص فى اقتصاد عموم أفريقيا. كانت الخطة الأولى لاستراتيجية البنك التى تغطى الفترة ٢٠٠٣–٢٠٠٧ قد خصصت دورا ثانويا لتنمية القطاع الخاص لمساندة التنمية الاقتصادية المستدامة، وركزت بدرجة قليلة نسبيا على عمليات القطاع الخاص. ولكن تمت مراجعة ذلك على ضوء تجربة البلدان فرادى: إذ تبنى أن البلدان الأعضاء فى البنك متوسطة الدخل المتوسط تريد المنافسة فى السوق العالمية بدون حماية من التفضل التجارى، وأن البلدان الأعضاء فى البنك منخفضة الدخل تريد تحسين مناخ الاستثمار لديها

حتى تستطيع أن تبلغ مرتبة البلدان متوسطة الدخل. ويعتقد بنك التنمية الأفريقى وسيلة مهمة لتحقيق كلا الهدفين تتمثل فى تشجيع القطاع الخاص.

وتدرك استراتيجية بنك التنمية الأفريقى متوسطة الأجل لفترة ٢٠٠٨–٢٠١٢ أن المجتمع الدولى يهتم بدرجة أكبر بأفريقيا: فالمانحون الحاليون تعهدوا بتقديم مزيد من المساعدة؛ والمانحون الجدد يتقدمون للصدارة، والمستثمرون من القطاع الخاص على الرغم من أنهم مازالوا مهتمين أساسا بالموارد الطبيعية، فإنهم يقيمّون الإمكانيات المتوافرة فى أفريقيا. وبناء على ذلك فإن البنك، يرى الآن أن تنمية قطاع خاص أكثر قوة هى أولوية عليا، ويعترف بالدور الحيوى للقطاع الخاص فى مجالات للتركيز مساوية فى الأهمية مثل البنية التحتية والتعليم العالى.

«ذلك الموضع الجميل»

ويستطيع البنك، بشكل خاص، أن يلعب دورا محفزا بنّاءً فى التشجيع على، والتمكين من إنشاء شراكات خلاقة بين العام والخاص فيما يعتقد البنك أنه «موضع جميل» ينمو بين مجالى القطاع العام والخاص التقليدين. لقد تضاعف استثمار بنك التنمية الأفريقى فى القطاع الخاص ثلاثة مرات فى عام ٢٠٠٧، وتوفر قائمة جاهزة قوية من المشروعات من خلال الشراكات المبتكرة بين القطاعين العام والخاص فرصا كبيرة لتحقيق النمو والتآزر والتأثير المحفز. وستتم بشكل أكبر زيادة تعاملات البنك مع القطاع الخاص فى سياق استراتيجيات قطرية متفق عليها على نحو متبادل لتعزيز التنمية بقيادة القطاع الخاص.

ويُنبئنا التاريخ، أنه عندما تكون الأحوال الاقتصادية سيئة فى بلدان مثل البلدان الأفريقية. تتراجع بسرعة المؤشرات الاجتماعية مثل وفيات الأمهات والأطفال، ومعدلات الالتحاق بالتعليم وإكماله، وفرص توظيف النساء– خاصة فى الدول الهشة حيث تجعل المؤسسات الضعيفة والإمكانيات المالية المحدودة من المستحيل فى كثير من الأحيان تقديم شبكات أمان. وتتطلب إدارة الأزمة فى الأجل القصير إجراء تعديلات فى الميزانية لتتواءم مع الموارد المتوقعة، على حساب التنمية البشرية. ويستطيع نشاط القطاع الخاص الأكبر أن يساعد فى تعزيز المؤشرات الاجتماعية فى مجالات معينة مثل التعليم العالى، وتكون له تأثيرات مضاعِفة فى مجالات اجتماعية أخرى. وهكذا فإن بنك التنمية الأفريقى يسعى لتطوير الشراكات مع القطاع الخاص لتصميم وتنفيذ مشروعات تدريب عالية المستوى على النطاق القومى والإقليمى. وسيدعم البنك أيضا التعليم الفنى والمهنى وعمليات التدريب لبناء المهارات ومعالجة البطالة الكبيرة المزمنة.

وستتوقف استعادة أفريقيا السريعة، عافيتها من آثار الأزمة العالمية على عوامل كثيرة: منها درجة الضرر الذى أصاب استقرار الاقتصاد الكلى، ومناخ الاستثمار، والتقدم فى البنية التحتية. وبصفة خاصة، فإن الحفاظ على سرعة تطوير البنية التحتية فى هذا الوقت فى مواجهة تناقص الاستثمار الخاص وانكماش إيرادات الحكومة أمر حيوى لسرعة تحقيق الانتعاش. فالزراعة الحديثة، والخدمات الحديثة، والصناعة الحديثة، تعتمد على البنية التحتية. والفشل فى سد ثغرة تمويل البنية التحتية سيرسّخ وضع أفريقيا كمتقاعس فى المنافسة عندما يستعيد النشاط الاقتصادى العالمى عافيته. وهنا أيضا يستطيع القطاع الخاص أن يلعب دورا أساسيا. فعلى مدى العقدين السابقين كان هناك تحول كبير فى كل من البلدان المصنعة والنامية نحو قيام القطاع الخاص بتوفير المزيد من البنية التحتية أو تمويلها– ولكن هذا حدث بأقل نحو ممكن فى أفريقيا. وسيقوم بنك التنمية الأفريقى بتقوية الشراكات لتحسين توفير المياه والصرف الصحى والنقل، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والبنية التحتية للطاقة فى الدول الأعضاء فيه.

وتقتضى تنمية قطاع خاص ديناميكى شديد الحيوية مناخا تجاريا يمكن من أسباب القوة فى أى بلد يريد أن يستضيف قاطرة النمو هذه. لذلك سيكون من الحيوى لكل البلدان فى القارة الأفريقية أن تحقق تقدما أسرع فى تحسين مناخ الاستثمار بتقليل نفقات القيام بالأعمال. وهذه النفقات التى يسهل حسابها هى الآن مقياس معروف على نطاق واسع يمكن بواسطته ترتيب مكانة كل البلدان متوسطة الدخل الطموحة ويتم ذلك بالفعل علينا. وسيسمح التقليل من هذه النفقات لأدنى حد للبلدان بتحسين وضعها والمشاركة بشكل كامل فى الانتعاش الذى سيحدث فى نهاية الأمر فى الطلب والاستثمار العالمى.

فجوة التمويل

علاوة على الإصلاح فى التنظيم والحوكمة، من المهم التأكيد أنه لتحقيق معدلات النمو التى سبقت الأزمة، ستحتاج أفريقيا إلى ٥٠ مليار دولار لتمويل فجوة الاستثمار والادخار. ولتحقيق معدل نمو ٧ فى المائة الذى يعتبر ضروريا لتحقيق أهداف الألفية الإنمائية، ترتفع فجوة التمويل إلى ١١٧ مليار دولار. وعلى الرغم من أن بعض البلدان متوسطة الدخل قد تستطيع أن تحشد بصورة فعالة كلا من الاستثمار المحلى والأجنبى، فإن البلدان منخفضة الدخل والدول الهشة ستحتاج لدعم. إن التزام مجموعة العشرين من البلدان الصناعية وبلدان الأسواق الناشئة فى قمتها التى عقدت فى نيسان/ أبريل بزيادة الدعم للبلدان منخفضة الدخل، خاصة فى أفريقيا، استجابة للأزمة العالمية الحالية، شرط ضرورى، ولكن ليس كافيا لاستعادة الانتعاش. إذ يتعين أن يصحبه الإصرار على عدم إضاعة المكاسب التى تحققت من الإصلاح الاقتصادى الذى أسهم بدرجة كبيرة فى توفير المرونة للاقتصادات الأفريقية إزاء الكساد العالمى.

وقد استجبنا فى بنك التنمية الأفريقى بسرعة للتباطؤ الدولى فى النشاط الاقتصادى. واستخدمنا قدرتنا على الاجتماع لتوفير منبر للحوار، وتقاسم الخبرة والدفاع عن صوت أفريقيا بين القادة الاقتصاديين فى القارة. وفى إدراك كامل أن التعاون الوثيق بين المؤسسات المالية الدولية سيكون حاسما فى هذا الوقت، كثف البنك تعاونه مع شركاء آخرين فى التنمية بحثا عن استراتيجيات للتدخل الموجه فى الأزمة نستطيع من خلالها تجميع مواردنا، وخبراتنا، وميزاتنا النسبية لتعزيز آفاق اقتصاد أفريقا كلها.

والقضية الأكثر حسما بالنسبة للبنك فى هذه المرحلة هى كيف يتم توازنا بين الاستجابات قصيرة الأجل تجاه الأزمة وفى الوقت نفسه يُبقى على التركيز على الموضوعات طويلة الأجل. ويجب ألا ننسى أن الاستراتيجيات طويلة الأجل– مثل تطوير البنية التحتية، وتشجيع التكامل الاقتصادى، وإنشاء قوة عمل ماهرة– هى مفتاح مسار النمو فى أفريقيا. ولهذا السبب فهى جميعا مجالات أساسية أيضا فى الاستراتيجية متوسطة الأجل للبنك.

وليس هناك شك فى أن تأثير الأزمة العالمية على أفريقيا يشكل نكسة كبيرا. ويُظل اعتقادنا الراسخ هو أن الآفاق الاقتصادية طويلة الأجل بالنسبة لأفريقيا إيجابية بصورة قوية بشرط أن نتصدى لتأثير الأزمة الحالية على أفريقيا. بشكل منسق، مع استمرار تركيزنا على الاحتياجات طويلة الأجل لقارة تطمح فى كسب وسائل عيشها عن طريق التجارة والاستثمار. ■